شركة الاتصالات المتنقلة (زين)

سياسة مكافحة الفساد

المحتويات

1. مقدمة 2
2. الغرض 2
3. سلوك العمل 2
4. الهدايا والضيافة للمسؤولين الحكوميين 3
5. ممارسة الأعمال التجارية مع طرف ثالث 3
6. المساهمات السياسية والخيرية 3
7. المدفوعات التيسيرية 4
8. حصص حقوق الملكية غير المسيطرة 4
9. الالتزام بحفظ دفاتر وسجلات دقيقة 4
10. الدعم 4
11. إثارة المخاوف/الإبلاغ عن المخالفات 4
12. الانتهاكات 4
13. تعارض المصالح 5
14. التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة 5
15. مكافحة غسيل الأموال AML 5
16. العقوبات 5

1. مقدمة

ترسم سياسة مكافحة الفساد ("السياسة") ملامح المبادئ التي تنتهجها شركة الاتصالات المتنقلة (ش. م. ك. ع.) والشركات التابعة لها (ويُشار إليها في هذا السياق بـ "زين"، أو "مجموعة زين"، أو "نحن"، أو الضمير المتصل "نا"، أو "الشركة") من أجل المنع المطلق للرشوة والفساد.

الهدف من هذه السياسة ضمان وجود تدابير مناسبة لمكافحة الفساد والرشوة في جميع عملياتنا التشغيلية من أجل تفادي أي انتهاكات للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة. وفي حالة وجود أي تضارب أو اختلاف بين السياسة والقوانين والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة، تسري القوانين والتعليمات المعمول بها.

تحظُر مجموعة زين بصرامة إعطاء أو عرض أو تَلقّي أو السماح بأي رشاوي تحت أي ظرف من الظروف، بما في ذلك رشوة الأفراد والمسؤولين الحكوميين، فمثل هذه التصرفات غير الأخلاقية وغير القانونية، ونظراً إلى أن شركاتنا التابعة تعمل في 7 دول مختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإننا نسعى إلى أن نتميز بالأمانة والنزاهة، وذلك من خلال اعتمادنا على أدائنا الممتاز وممارساتنا الأخلاقية في مجال أعمالنا.

نحن ملتزمون بإجراء أنشطة أعمالنا بنزاهة، وبما يتماشى مع مدونة قواعد السلوك الخاصة بشركتنا، هذه السياسة مُطبَّقة ويتم إبلاغها لجميع أصحاب المصلحة لدينا، ويتم ترويجها ودعمها بمبادرات توعوية وتدريبية بهدف ضمان فهمها والامتثال التام لها من جانب جميع أصحاب المصلحة.

يُعرَّفُ الفساد على أنه: العرض غير القانوني، أو الوعد بالعرض، أو الطلب أو القبول غير القانوني - بشكل مباشر أو غير مباشر - لأي عرض أو وعد أو هدية أو ميزة من أي نوع لتنفيذ أو الامتناع عن تنفيذ عمل من مهام شخص أو واجباته أو التزاماته، ويشمل الفساد: الرشاوي، والابتزاز، ومدفوعات التيسير، إلى جانب غسل الأموال الناجمة عن مثل هذه الممارسات.

قد تشمل الرشوة ما يلي:

- الهدايا
- النقد
- دفع مبلغ لمسؤول حكومي

2. الغرض

الغرض من هذه السياسة هو تزويد جميع موظفي مجموعة زين بإطار عمل من المبادئ ليمتثلوا له في جميع عملياتنا التجارية، بالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه السياسة أمثلة للسلوكيات المحظورة لكونها قد تندرج تحت التعريف المذكور آنفاً، تسري هذه السياسة على جميع موظفي مجموعة زين في جميع الشركات التابعة، ويجب الالتزام بها من جانب جميع الأطراف (شركات، مقاولين من الباطن، شركاء، مستشارين، أو الوسطاء الذين يعملون نيابة عن مجموعة زين أو باسمها)، وتمت صياغة هذه السياسة بما ينسجم مع القوانين واللوائح التنظيمية وأفضل الممارسات، من هذا المنظور، ينبغي قراءة هذه السياسة جنباً إلى جنب مع مدونة قواعد السلوك ومدونة قواعد سلوك الموردين الخاصتين بمجموعة زين.

3. سلوك العمل

تقوم مجموعة زين بإجراء جميع عملياتها وأنشطتها وفقاً لجميع القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها، ومعاملاتنا التجارية سهلة الوصول وشفافة، وفي ضوء هذا، فإنه لا يجوز لموظفي زين:

• إعطاء أو وعد أو عرض أو السماح بإعطاء – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر – أي نقود أو أي شيء ذي قيمة للحصول على أعمال أو الاحتفاظ بها أو منحها بشكل غير ملائم.

• محاولة التأثير بشكل غير لائق على تصرفات أي مسؤول حكومي.

• إعطاء مدفوعات تيسير.

• تقديم إسهامات خيرية أو سياسية للتأثير بشكل غير لائق على أي عمل أو قرار.

• تعيين أقارب أي مسؤول حكومي للتأثير بشكل غير لائق على أي فعل أو قرار.

4. الهدايا والضيافة للمسؤولين الحكوميين

جميع الهدايا والضيافة ينبغي أن تكون متوافقة مع القوانين المعمول بها ومع سياسات زين الداخلية، والهدايا أو الدعوات أو عروض الضيافة المعقولة الأخرى قد تساهم في إنشاء علاقات عمل مفيدة أو الحفاظ عليها أو تطويرها، مع ذلك، فإن عرض أو قبول هدية أو دعوة على نحو غير ملائم - لا سيما بقصد التأثير على نتيجة معاملة تجارية أو الحصول على ميزة غير مبررة في المقابل - محظور وقد يؤدي بالنسبة للموظف أو للشركة إلى انتهاك هذه السياسة، وكذلك القوانين واللوائح التنظيمية.

تم تحديد قدر محدد من المراقبة الصارمة لأي قرار لتقديم أو تلقِّي مزايا مثل الهدايا أو الوجبات أو الفعاليات الترفيهية، والحد الأعلى هو 100 دينار كويتي أو 330 دولاراً أمريكياً أو ما يعادلهما بالعملة المحلية، وقبل عرض أو قبول هدية أو وجبة أو دعوة أو أي ميزة أخرى، ينبغي على الموظفين التأكد من أنهم يتصرفون بما يتوافق مع هذه السياسة، في حالة الشك، ينبغي عليهم الرجوع إلى مديرهم أو إدارة الالتزام (المسؤول عن هذه السياسة).

5. ممارسة الأعمال التجارية مع طرف ثالث

"الطرف الثالث" هو أي فرد أو كيان قد يتصرف نيابة عن زين.

عند التعامل مع طرف ثالث، ينبغي اتباع الإجراءات التالية:

• تنفيذ العناية الواجبة لتقييم الطرف الثالث من حيث سمعته، مهاراته، في حال كان هناك تضارب بالمصالح، وكافة البيانات عن الطرف الثالث، وغير ذلك.

• تقييم التعويض المقترح للطرف الثالث للتأكد من توافقه مع القيمة السوقية العادلة للخدمات المقدمة.

• الالتزام بمصفوفة الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة، والحصول على موافقة مجلس الإدارة إذا كانت مطلوبة.

• ضمان الامتثال للقوانين واللوائح من جانب الطرف الثالث من خلال الاتفاقات التعاقدية.

• حظر العمل المُفوَّض أو تقديم مدفوعات إلى كيان آخر دون موافقة كتابية مسبقة

• مراقبة أداء الطرف الثالث لمعرفة مدى الامتثال للسياسة.

بالإضافة إلى ذلك..،

يتعين أن تقوم الشركة بتكليف خبير مستقل مثل مقوم أصول أو مستشار استثمار، ليقدم تقرير للجمعية العامة أو مجلس الإدارة - حسب الأحوال- بشأن أي صفقة بين الشركة وأي طرف ذو علاقة بها، أو أي ترتيب يدخل بموجبه كل من الطرفين في أي مشروع أو أصل أو يقدم تمويلاً له، متى كانت قيمة الصفقة أو الترتيب تعادل 5% أو أكثر من إجمالي أصول الشركة، أو كان للصفقة أو الترتيب أثر جوهري على البيانات المالية للشركة، على أن يقدم ذلك التقرير قبل الموافقة على الصفقة أو الترتيب.

ويجب على الخبير المكلف أن يلتزم بالحيادية وعدم التحيز عند إعداده للتقرير.

6. المساهمات السياسية والخيرية

لا يجوز تقديم أي مساهمات سياسية أو خيرية للتأثير بشكل غير لائق على المتلقِّي، بما في ذلك أي مسؤول حكومي، ولا تقدم زين أي دعم مالي إلى الأحزاب والانتماءات السياسية.

7. المدفوعات التيسيرية

المدفوعات التيسيرية هي تلك التي يتم تقديمها إلى مسؤول حكومي بغرض تسريع إجراء حكومي روتيني، والمدفوعات التيسيرية غير قانونية في العديد من الدول، وتحظرها مجموعة زين، والمدفوعات القانونية التي يتم دفعها إلى كيان حكومي لتسريع الخدمات لا تُعتبر تيسيرية (مثل الدفع لتسليم البريد ليلاً).

8. حصص حقوق الملكية غير المسيطرة

تشجع زين الشركات التابعة لها على الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية، وعندما يكون لمجموعة زين حصة غير مسيطرة في شركة أخرى، ستبذل زين جهوداً كافية لتعزيز الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

9. الالتزام بحفظ دفاتر وسجلات دقيقة

تحتفظ الشركة بدفاتر وسجلات دقيقة وبعض وسائل الرقابة الداخلية، وعلى كل الشركات التابعة والزميلة لـ"زين" وتشمل ما يلي:

- الدفاتر والسجلات التي تعكس بدقة المركز المالي لكيان الأعمال.
- وسائل وأنظمة المحاسبة الداخلية، مثل عمليات التدقيق الدورية.
- الالتزام باتخاذ الإجراءات والعناية الواجبة عند اختيار او عند التعامل مع الأطراف الثالثة.
- ينبغي على الإدارة حفظ دفاتر الحسابات التي تسمح لخط الدفاع الثالث (التأكيد) من المراجعة، ويشتمل حفظ الدفاتر على المعلومات المطلوبة لتمكين الإدارات المعنية بالتدقيق على السجلات من أجل ضمان تنفيذ العملية/الممارسة/المعاملة بما يتوافق مع هذه السياسة.

لا ينبغي لموظفي زين أن يقبلوا أي فواتير أو مدفوعات يمكن أن تكون خاطئة أو مشبوهة أو متطرفة أو مضللة أو تثير مخاوف أخلاقية، وينبغي أن تتماشى العمولات أو الرسوم أو أسعار الخدمات أو السلع مع السوق أو مع ما تدفعه الشركة بشكل عام، وتتم أرشفة البيانات والوثائق لإثبات مدى الالتزام بهذه السياسة، وتكون الإدارة التنفيذية في كل شركة تابعة مسؤولة عن ضمان الامتثال لهذه السياسة وللقوانين واللوائح المحلية في البلد الذي تعمل فيه.

في حال قيام مراقب الحسابات بإبداء رأي متحفظ على البيانات المالية المرحلية أو السنوية للشركة المدرجة، تلتزم الشركة المدرجة بالإفصاح وفق نموذج الإفصاح المعد من قبل البورصة والوارد في المادة (1- 16 - 1) من الكتاب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية للقانون 7/2010 الصادرة عن الهيئة.

10. الدعم

لمزيد من المعلومات والاستفسارات، يرجى الاتصال بإدارة الالتزام عبر: .compliance@zain.com

11. إثارة المخاوف/الإبلاغ عن المخالفات

قامت الشركة بإعداد سياسة الإبلاغ والتي تحدد الاجراءات والمبادئ الإرشادية لإخطار الجهات المختصة بأي سلوك غير لائق أو مخالف يتم داخل الشركة حتى يتم اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم في الوقت المناسب. وتعكس هذه السياسة التزام الشركة بمعايير السلوك المهني والأخلاقي من خلال المساعدة على خلق بيئة تمكن موظفي الشركة وأعضاء الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة من التعبير عن أي مخاوف أو سلوك غير لائق مع ضمان حماية الشخص المبلغ.

12. الانتهاكات

في حال انتهاك أي موظف لهذه السياسة، فسيواجه إجراءات تأديبية وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة.

13. تعارض المصالح

تلتزم زين بالإدارة المهنية لأي تضارب مصالح محتمل قد ينشأ، وهي ملتزمة بالوفاء بالتزامات الشركة فيما يتعلق بالحفاظ على الترتيبات التنظيمية والإدارية وتشغيلها، وقد نفذت الشركة سياستها إزاء تضارب المصالح بما يتماشى مع القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها.

14. التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

الغرض من هذه السياسة هو وضع إطار عام لحوكمة تعاملات الأطراف ذات العلاقة للمجموعة وفقًا للمنهجية المتفق عليها لتحديد هذه المعاملات والإفصاح عنها والموافقة عليها بما يتماشى مع قواعد الحوكمة في الشركة والمعايير الدولية والقوانين والقواعد المعمول بها.

15. مكافحة غسيل الأموال (AML)

غسيل الأموال هو محاولة لإخفاء أو تمويه عائدات نشاط إجرامي من خلال سلسلة من المعاملات التجارية المشروعة، ونحن نحظر الدخول في المعاملات التي تساعد على تمكين غسيل الأموال أو تؤدي إلى تحريف/تبديل غير قانوني، في هذا السياق، من الضروري أن تبحث زين عن أي مدفوعات تبدو غير متسقة أو أي تعاملات مع أشخاص مشبوهين، وتلتزم زين بجميع القوانين والأنظمة في هذا الصدد.

16. العقوبات

قامت الشركة بإعداد سياسة العقوبات لتتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها، وتلخص هذه السياسة الإجراءات الوقائية التي تفرضها السلطات الرقابية والتي تتحكم في قدرة الشركة على القيام بأي نشاط في بعض المناطق عالية الخطورة أو مع الأشخاص أو المؤسسات الخاضعة للعقوبات.

تحدد هذه السياسة أيضاً القيود والتدابير الوقائية التي ينبغي اتباعها باستمرار من جانب كل موظف في الشركة، وتلتزم الشركة وشركاتها التابعة بالامتثال للقوانين ولوائح العقوبات المعمول بها ، وتحدد هذه السياسة المبادئ والمعايير عالية المستوى لإدارة مخاطر الجرائم المالية ، بما في ذلك غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب وأي مخالفات لسياسة العقوبات، وهي تشكل جزءاً من تعليمات مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية، وتغطي السياسة الآثار المرتبطة بعدم الامتثال لقوانين ولوائح العقوبات، وكذلك عملية الإبلاغ عن مثل تلك الانتهاكات، ويتماشى هذا مع استراتيجية الشركة، التي تحدد رؤيتها الرامية إلى الاعتراف بها كمزود اتصالات أكثر ثقة.